

## ملخص التقرير الصادر عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسليم" بعنوان "سلب الأراضي وسياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية"\*

٢٠٠٢/٥/٩

### ملخص التقرير

### خلفية تاريخية

منذ عام ١٩٦٧ عملت حكومات إسرائيل جاهدةً على بناء وتوسيع المستوطنات، سواء من حيث توسيع رقعتها أو زيادة عدد سكانها. نتيجة هذه السياسة، يعيش اليوم حوالي ٣٨٠.٠٠٠ مستوطن إسرائيلي يحملون الجنسية الإسرائيلية، في مستوطنات الضفة الغربية وشرقي القدس (التقرير لا يشمل المستوطنات في قطاع غزة).

في العقد الأول للاحتلال، عملت حكومات حزب العمل (المعراخ) بموجب "خطة الون"، التي توصي ببناء مستوطنات في مناطق ذات "أهمية أمنية" والتي فيها كثافة سكانية فلسطينية منخفضة، مثل غور الأردن، أجزاء من جبال الخليل، القدس وضواحيها. مع اعتلاء حزب التكتل (الليكود) للحكم في عام ١٩٧٧، بدأت الحكومة ببناء مستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، خاصة في المناطق التي يتركز فيها الفلسطينيون، على قمم الجبال وفي المناطق الواقعة غربي خط رام الله- نابلس. هذه السياسة تنبع من دوافع أمنية وأيديولوجية معاً.

العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين لم تؤثر على عملية الاستيطان، حيث استمرت عملية توسيعها حتى في عهد حكومة رابين وبيريس (١٩٩٦-١٩٩٢)، والحكومات التي أتت بعدها. حيث قامت هذه الحكومات ببناء آلاف الوحدات السكنية معللة ذلك بضرورات للتكاثر السكاني للمستوطنين. نتيجة لهذا، ازداد عدد المستوطنين الضعف تقريباً في الفترة ما بين ٢٠٠٠-١٩٩٣.

### القانون الدولي

بناء المستوطنات في الضفة الغربية يعد خرق للقانون الدولي الإنساني، الذي ينص على القوانين والنظم المتبعة في أوقات الحرب والاحتلال. بل ويعد هذا أيضاً خرق لحقوق الإنسان المتعارف عليها بموجب القانون الدولي.

\* المصدر: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، بتسليم  
[http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205\\_land\\_grab](http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205_land_grab)

القانون الدولي الإنساني يمنع الدولة المحتلة من نقل مواطنيها إلى المناطق التي قامت باحتلالها (بند ٤٩ لاتفاقية جنيف الرابعة). بالإضافة إلى ذلك تنص أنظمة "هاج" على منع الدولة المحتلة من إجراء تغييرات دائمة في الأراضي المحتلة، باستثناء تغييرات ضرورية لحاجات عسكرية أو لصالح السكان المحليين.

بناء المستوطنات يمس بحقوق الفلسطينيين، المنصوص عليها في القانون الدولي فيما يخص حقوق الإنسان. من بين الحقوق المنتهكة، الحق بتقرير المصير، حق المساواة، حق الملكية، الحق لمستوى لائق للحياة وحق حرية التنقل.

حقيقة كون المستوطنات غير شرعية وغير قانونية بموجب القانون الإنساني الدولي، لا تؤثر على مكانة المواطنين الذين يسكنونها، حيث يعتبرون سكان مدنيين يحق توفير الحماية اللازمة لهم. وحقيقة كون المستوطنين جزء من قوات الأمن الإسرائيلية، من المفروض أن لا تؤثر على بقية المواطنين المدنيين.

### آلية الاستيلاء على الأراضي

بواسطة آلية قضائية بروقراطية معقدة، استولت إسرائيل على حوالي ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وكان هذا بالأساس لبناء المستوطنات وتحضير احتياط في حالة ضرورة توسيعها.

الإعلان عن الأراضي كأراضي دولة وتسجيلها على هذا الأساس، هي الطريقة المركزية للاستيلاء على الأراضي. هذا الإجراء بدأ اتباعه في عام ١٩٧٩ واستند على تطبيق قانون الأراضي العثماني من عام ١٨٥٨، الذي كان ساري المفعول عشية الاحتلال. طرق أخرى اتبعتها إسرائيل للاستيلاء على الأراضي، والتي تستند على أساس قضائي، هي طريقة إعلانها مناطق عسكرية، إعلان عنها "ممتلكات متروكة" ومصادرة أراضي لاحتياجات جماهيرية. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت إسرائيل مواطنين أفراد على شراء أراضي في السوق الحرة.

الاستيلاء على الأراضي تم بمخالفة القوانين الأساسية لأي إجراء عادل. حيث في الكثير من الأحيان لم يعرف الفلسطينيون بأن أراضيهم قد تم تسجيلها على اسم الدولة، ولما عرفوا بذلك كان موعد تقديم الاعتراض متأخراً، بل وواجب الإثبات وقع دائماً على الفلسطينيين الذين يدعون بأن الأراضي ملكاً لهم، ولو نجح صاحب الأرض باثبات ملكيته للأرض، في بعض الأحيان تسجل الأرض باسم الدولة بادعاء أن هذه الأرض قد تم تسليمها للمستوطنة "بحسن نية".

كل هذه الطرق تصب في هدف واحد: بناء مستوطنات مدنية في الأراضي المحتلة. لذلك، فإن الطريقة التي يتم بها نقل الملكية على الأراضي من الفلسطينيين إلى الإسرائيليين ثانوية. إضافة

إلى ذلك، بما أن الهدف غير مشروع حسب القانون الدولي، أي بناء المستوطنات، فإن تحقيق هذا الهدف غير مشروع أيضاً.

استخدام الأراضي كان مقصوداً على المستوطنات، بل ومنعت إسرائيل الفلسطينين من استعمالها لأي غرض كان. هذا الاستخدام مرفوض وغير قانوني، بغض النظر عن قانونية إجراء الاستيلاء وأنه بموجب القانون الدولي والقانون الأردني. كون إسرائيل القوة المحتلة للأراضي، فإنه يترتب عليها الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفلسطينيين عند استعمالها لأراضي عامة.

في غالبية الأحيان تعاونت محكمة العدل العليا مع آلية الاستيلاء على الأراضي، وساعدت بخلق رداء قانوني لهذه الإجراءات. في بادئ الأمر قبلت محكمة العدل العليا ادعاء الدولة بأن الاحتياجات العسكرية الملحة وسمحت للدولة بمصادرة أراضي يمتلكها سكان فلسطينيون لإقامة هذه المستوطنات. ورفضت محكمة العدل العليا التدخل لمنع إجراء الإعلان عن الأراضي كأراضي دولة.

### سياسة ضم الأراضي والحكم المحلي

قامت سلطات الحكم الإسرائيلي بتطبيق معظم القوانين الإسرائيلية على المستوطنات والمستوطنين، وبهذا ضمتها، عملياً، لدولة إسرائيل. هذا على الرغم من أن الضفة الغربية، رسمياً ليست جزءاً من إسرائيل والقانون الساري بها هو القانون الأردني والعسكري. ونتيجة هذا الضم، نشأت في الأراضي المحتلة سياسة الفصل المبني على التمييز، كما اكتسبت هذه السياسة وضعاً قانونياً. وفي هذا الإطار يوجد جهازان قضائيان منفصلان في نفس المنطقة، تحدد بموجبهما حقوق الفرد حسب انتمائه القومي.

الحكم المحلي في المستوطنات يعمل على غرار الحكم المحلي داخل إسرائيل ويعمل بصورة مشابهة، ويتجاهل القانون الأردني الذي من المفروض أن يكون هو الساري في الضفة الغربية. هنالك ٢٣ سلطة محلية يهودية في مناطق الضفة الغربية: ثلاث بلديات، ١٤ مجلس محلي وستة مجالس إقليمية، يقع تحت سلطتها ١٠٦ مستوطنة معترف بها كبلدان منفصلة. بالإضافة إلى ذلك بنيت ١٢ مستوطنة في المناطق التي ضمت إلى القدس عام ١٩٦٧، وعلى هذه المستوطنات يسري القانون الإسرائيلي بشكل رسمي.

مناطق النفوذ التابعة للسلطات المحلية اليهودية، تشمل بشكل عام مناطق واسعة عدا عن المناطق المبنية، هذه المناطق حسب الأوامر العسكرية معروفة "منطقة عسكرية مغلقة". حيث الدخول إليها محظور على الفلسطينيين دون تصريح من القائد العسكري الإسرائيلي. في الوقت الذي يمنع دخول

الفلسطينيين إلى هذه المناطق، مواطنون إسرائيليون، يهود من أنحاء العالم وحتى السياح يسمح لهم بالدخول دون الحاجة لتصريح خاص.

### تشجيع الهجرة للمستوطنات

قامت حكومات إسرائيل، وما زالت هذه الأيام باتباع سياسة منهجية مشجعة لهجرة المواطنين الإسرائيليين إلى الضفة الغربية. من أجل ذلك، قامت هذه الحكومات بمنح مكافآت ومحفزات اقتصادية مباشرة للمواطنين أو للسلطات المحلية اليهودية، ذلك من أجل رفع مستوى حياة هؤلاء المواطنين بغرض تشجيع الهجرة للمستوطنات.

معظم المستوطنات، في الضفة الغربية، معرّفة كمناطق أفضلية قومية (مناطق تطوير) "أ" أو "ب". وهذا التعريف يضم المستوطنين، مواطنين إسرائيليين يعملون في المستوطنات أو استثمروا بها، هؤلاء يتمتعون بمكافئات مالية كبيرة. ستة وزارات تقوم بمنح هذه المكافئات، وزارة الإسكان (قروض كبيرة لمشتري الشقق، جزءاً من القروض يتحول إلى منحة)، مديرية إدارة أراضي الدولة (تخفيضاً كبيراً بإيجار الأراضي). وزارة التربية (محفزات للمعلمين، إعفاء من دفع قسط التعليم في رياض الأطفال وسفريات مجانية للمدارس)، وزارة الصناعة والتجارة (منح للمستثمرين، بنى تحتية لمناطق صناعية الخ ...). وزارة العمل والرفاه (محفزات للباحثين الاجتماعيين) ووزارة المالية (تخفيضات في ضريبة الدخل للأفراد والشركات).

تمنح وزارة الداخلية السلطات المحلية في الأراضي المحتلة منح كبيرة مقارنة مع تلك المعطاة للسلطات المحلية داخل إسرائيل. في عام ٢٠٠٠ كان معدل المنحة المعطاة للفرد الذي يسكن في مجلس محلي (يهودي) في الضفة الغربية، أكثر بحوالي ٦٥٪ من المنحة المعطاة للفرد الذي يعيش ضمن إطار مجلس محلي داخل إسرائيل. وفي عام ٢٠٠٠، كان معدل المنحة المعطاة للفرد في مجلس إقليمي في الضفة الغربية أكثر بحوالي ١٦٥٪ من فرد في مجلس إقليمي داخل إسرائيل.

توريد أموال عن طريق دائرة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، تعد إحدى الآليات التي تستعملها الحكومة للتفضيل السلطات المحلية اليهودية الموجودة في الضفة الغربية، مفضلة إياها على السلطات المحلية داخل إسرائيل. على الرغم من أن ميزانية دائرة الاستيطان مصدرها أصلاً من ميزانيات الدولة، لكونها مؤسسة غير حكومية، إلا أنها لا تخضع للقوانين والقواعد الملزمة للوزارات الحكومية في إسرائيل.

### أجهزة التخطيط

تعد أجهزة التخطيط في الضفة الغربية، والتي تديرها الإدارة المدنية (آلية أقامها الحكم العسكري في الأراضي المحتلة). إحدى الأجهزة البيروقراطية الأكثر تأثيراً للاحتلال الإسرائيلي. تعمل هذه الأجهزة في مسارين منفصلين، كبقية الأجهزة البيروقراطية الأخرى، أحدهما لليهود والأخرى للعرب.

تعتبر أجهزة التخطيط هذه، المسؤولة الفعلية عن تغيير خارطة الضفة الغربية، حيث تقوم بالمصادقة على المخططات الهيكلية للمستوطنات وتصدر التراخيص المطلوبة لبناء مستوطنات جديدة، لتوسيع مستوطنات قائمة ولشق طرق إتفافية. قامت إسرائيل بتشكيل مؤسسات التخطيط في الضفة الغربية، ونقل العديد من صلاحيات التخطيط للسلطات المحلية اليهودية، ومن هذه التغييرات تجريد مؤسسات التخطيط الفلسطينية من صلاحياتها.

كما وتعمل أجهزة التخطيط جاهدة من أجل الحد من تطور المدن والقرى الفلسطينية. وتقوم بهذا عن طريق رفض الطلبات التي يتقدم بها الفلسطينيون للحصول على رخص للبناء. في كثير من الأحيان يكون الرفض بحجة أن المخططات الهيكلية الإقليمية، والتي تمت الموافقة عليها في سنوات الأربعين (فترة الانتداب البريطاني)، لا تجيز البناء على هذه الأراضي. إلا أن هذه المخططات الهيكلية لا تعبر عن احتياجات التطوير للفلسطينيين، وأجهزة التخطيط تتعمد عدم تحضير مخططات جديدة تتلاءم مع احتياجات الفلسطينيين. يجدر بالذكر، أن الإدارة المدنية تقوم بهدم البيوت غير المرخصة التي بناها فلسطينيون، مع العلم أنها بنيت على أراضٍ بملكيته خاصة بهم.

بعد التوقيع على الاتفاقية المرحلية في ١٩٩٥، تسلّمت السلطة الفلسطينية صلاحيات التخطيط والبناء في مناطق "أ" و "ب"، والتي تشكل حوالي ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية. على الرغم من أن الأغلبية العظمى للفلسطينيين تسكن في هاتين المنطقتين، إلا أن الأراضي الشاغرة للبناء في عشرات القرى والبلدات الفلسطينية في أرجاء الضفة الغربية، موجودة في أطراف هذه البلدان والمعرفة حسب الاتفاقيات كمنطقة "ج"، التي تقع تحت سيطرة عليها أجهزة التخطيط الإسرائيلية.

### تحليل لخريطة الضفة الغربية

تحليل الخريطة من حيث الانتشار الجغرافي للمستوطنات وتأثيرها على السكان الفلسطينيين، يعتمد على تقسيم الضفة إلى أربع مناطق؛ ثلاث قطاعات طولية (الممتدة من الشمال إلى الجنوب) ومنطقة القدس، التي لها ميزات خاصة. تم هذا التقسيم فقط للقيام بتحليل الخارطة حيث لا توجد بها أي أهمية قانونية بيروقراطية. في كل واحدة من هذه المناطق يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من المناطق: المنطقة المبني عليها المستوطنة، المناطق التي تحيط بالمستوطنة والخاضعة للحدود البلدية للمستوطنة، المناطق المعرفة كمناطق نفوذ المجالس الإقليمية وغير التابعة لمستوطنة معينة.

يشمل القطاع الشرقي، غور الأردن وشاطئ البحر الميت. يسكن هذه المنطقة حوالي ٥٤٠٠ مستوطن، معظمهم في كيبوتسات وقرى صغيرة. باستثناء جيب أريحا، تقع بقية منطقة القطاع تحت نفوذ المجالس الإقليمية: عربوت هيردين و مجيلوت، والتي تضم أكثر من ١.٢ مليون دونم. المساس بالفلسطينيين، نتيجة وجود المستوطنات على هذه الأراضي، تكمن بالأساس في تقليص إمكانيات التطور الاقتصادي بشكل عام، والتطور الزراعي بشكل خاص. وذلك نتيجة لسلب الفلسطينيين وحرمانهم من مصدرين مهمين من أجل التطوير وهما: الأرض والماء.

يتواجد قطاع "ظهر الجبل" في قمم سلسلة الجبال التي تقطع الضفة الغربية. تم بناء معظم المستوطنات هذه بمبادرة منظمة جوش امونيم . يسكن في هذه المستوطنات حوالي ٣٤٠٠٠ مستوطن. ينتشر جزء من المستوطنات على شكل سلسلة، ممتدة على طول شارع رقم ٦٠، حيث يعد هذا الشارع كمحور المواصلات الرئيسي الذي يصل شمال الضفة بجنوبها. لتأمين أمن المستوطنين في هذه المنطقة يقوم الجيش الإسرائيلي بفرض قيود صعبة مما يحد حرية التنقل للفلسطينيين على هذا المحور، الأمر الذي يعرقل سير حياتهم الطبيعية لهم. بالإضافة لذلك، تمنع هذه المستوطنات، بعدة طرق، التطور المدني للمدن الفلسطينية الكبيرة الموجودة على طول قطاع الجبل (الخليل، رام الله، نابلس وجنين).

تمتد قطاع التلال الغربية من الشمال للجنوب على مساحة عرضها من ١٠-٢٠ كم. قرب مستوطنات هذه المنطقة، إلى الخط الأخضر ولمراكز المدن في إسرائيل، حولها لمناطق مفضلة من قبل الإسرائيليين. يسكن هذه المستوطنات حوالي ٨٥٠٠٠ مستوطن. تمس المستوطنات بإمكانية التطوير المدني والاقتصادي للبلدان والقرى الفلسطينية، بسبب مصادرة الأراضي من حول هذه الأخيرة. بالإضافة لذلك، وبعد تسلم السلطة الفلسطينية الصلاحيات ضمن اتفاقيات أوسلو، نتج عن هذه العملية أكثر من ٥٠ جيب مصنفة مناطق "ب" وبعض الجيوب مصنفة مناطق "أ". تحاط هذه الجيوب من جميع الاتجاهات بمناطق "ج" التي بقيت تحت سيطرة إسرائيلية كاملة. فوجود المستوطنات يقطع أوصال الامتداد الإقليمي بين القرى، البلدات والمدن الفلسطينية الممتدة على طول هذا القطاع.

يتضمن موتروبولين القدس، المستوطنات التي تم بناءها في المنطقة والتي أعلن ضمها إلى مدينة القدس في الشارع الإسرائيلي هذه المستوطنات باتت تسمى بالأحياء وتضم أيضاً المستوطنات التي تخضع لنفوذ القدس وضواحيها. يسكن هذه المستوطنات العدد الأكبر من المستوطنين، حوالي ٢٤٨٠٠٠ مستوطن. تأثير هذه المستوطنات على الفلسطينيين يختلف بالمناطق المختلفة للموتروبولين. بناء المستوطنات في شرق القدس كان تطلب مصادرة واسعة لأراضي فلسطينية ذات ملكية خاصة. فصلت مناطق نفوذ المستوطنات شرقي الموتروبولين (مثل معلي ادوميم)

الضفة الغربية إلى منطقتين، ومنعت التطور المدني لبيت لحم لوجود مستوطنات "غوش عتسيون" وفصلها أيضاً عن بقية البلدات الفلسطينية حولها.

تم ضم حوالي ٢ مليون دونم، استولت عليها إسرائيل خلال السنين عن طريق إعلانها أراضي دولة تحت نفوذ ستة مجالس إقليمية، لم يتم نقلها لمستوطنة معينة. جزء من هذه الأراضي، خاصة في غور الأردن، يفلحها المستوطنون أو يتم استعمالها كمناطق تدريب للجيش الإسرائيلي. إلا أن أغلبية هذه الأراضي أراضي خالية وتعتبر مخزون احتياطي لتوسيع المستوطنات ولإقامة مناطق صناعية وسياحية جديدة.

## الخلاصة

خلقت إسرائيل في الأراضي المحتلة نظام الفصل المبني على التمييز، حيث أقامت في نفس المنطقة جهازين قضائيين منفصلين والتي فيها تحدد حقوق الإنسان حسب انتمائه القومي، هذا النظام هو الوحيد من نوعه في العالم ويذكرنا بأنظمة قائمة من الماضي كنظام التفرقة العنصرية (الابرتهايد) الذي ساد في جنوب أفريقيا.

تحت هذا النظام تم سلب آلاف الدونمات من الفلسطينيين. هذه الأراضي المسلوقة استعملت لبناء عشرات المستوطنات في الضفة الغربية ولتوطين مئات آلاف من المواطنين الإسرائيليين فيها. تمنع إسرائيل من الفلسطينيين جميعهم الدخول لهذه الأراضي واستعمالها، وتستغل وجود هذه المستوطنات لإعطاء الشرعية لسلسلة الانتهاكات التي تقوم بها ضد حقوق الفلسطينيين، من هذه الحقوق، حق السكن، حق المعيشة وحق حرية التنقل. التغيير المتطرف التي قامت به إسرائيل في خريطة الضفة الغربية، يمنع كل إمكانية حقيقية لقيام دولة فلسطينية مستقلة ضمن حق تقرير المصير.

يتمتع المستوطنين بالمقابل بجميع الحقوق المعطاة لمواطني إسرائيل داخل الخط الأخضر. وفي الكثير من الأحيان تعطى لهم حقوق إضافية. الجهود الجمة التي استثمرتها إسرائيل في "مشروع الاستيطان" سواء كانت مالية، قضائية أو بيروقراطية، حوّلت المستوطنات لجيوب مدنية في مناطق وأراضي خاضعة للحكم العسكري، وحوّلت المستوطنين لذوي مكانة مفضلة. ولتخليد هذا الوضع الذي من أساسه غير قانوني، تقوم إسرائيل بانتهاكات مرة تلو الأخرى لحقوق الإنسان الفلسطيني.

استعملت إسرائيل أساليب قضائية بالطريقة التي تتماشى ومصالحها مما يجعلها غطاء قانوني لتغطية مشروع الاستيطان. وقيام إسرائيل بالتمسك بالقانون الأردني في الحالات التي يخدم بها مصالحها وأهدافها، متذرعة بالحجة أن عليها أن تتعامل بموجب القانون الأردني، لما ينصه

القانون الدولي بالسير بموجب القانون القائم في الأراضي المحتلة قبل احتلالها. لكن في الحالات التي يتعارض فيها القانون الأردني مع المصالح والأهداف الإسرائيلية، فإن إسرائيل لم تتردد من إلغاء هذا القانون بنص قانوني عسكري وسن القوانين التي تتماشى ومصالحها. بفعل هذا، ضربت إسرائيل عرض الحائط الكثير من المواثيق الدولية التي وقّعت عليها والتي أعدت لتقليص المساس وانتهاك حقوق الإنسان وحماية السكان الذين يخضعون للاحتلال.

نظراً لعدم شرعية المستوطنات والانتهاك المترتب عليها لحقوق الإنسان، يطالب مركز بتسليم حكومة إسرائيل بإخلاء جميع المستوطنات. عملية الإخلاء هذه يجب أن تحترم حقوق الإنسان للمستوطنين بما في ذلك حق التعويض.

واضح أن إخلاء المستوطنات هي مهمة مركبة ومعقدة، وإتمامها يستغرق وقتاً طويلاً. مع هذا هناك خطوات مرحلية يجب القيام بها حالياً، لتقليص المس بحقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي قدر الإمكان. كما ويتطلب هذا من حكومات إسرائيل الكف عن عمليات بناء جديدة سواء كانت من أجل إقامة مستوطنات جديدة، أو من أجل توسيع رقعة المستوطنات القائمة؛ تجميد شق طرق إلتفافية جديدة وتخطيط مثل هذه الطرق، بما في ذلك الكف عن مصادرة الأراضي لهذا الهدف؛ إعادة جميع الأراضي غير المبنية التابعة للقرى والمدن الفلسطينية التي ضمت للحدود المدنية للمستوطنات والمجالس الإقليمية؛ إلغاء لجان التخطيط الخاصة بالمستوطنات، مما يؤدي عملياً إلى إلغاء صلاحيات السلطات المحلية بما يتعلق بإعداد مخططات هيكلية وبشأن إصدار رخص بناء؛ الكف عن تشجيع مواطنين إسرائيليين بالانتقال للعيش في المستوطنات وتكريس موارد لحث المستوطنين للانتقال إلى داخل إسرائيل.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>